



**كلمة وفد لبنان في المؤتمر الستين  
للكالة الدولية للطاقة الذرية  
فيينا، 26-30/9/2016**

يلقيها السيد سليم بدورة القائم بالأعمال بالوكالة لدى بعثة لبنان الدائمة لدى الوكالة الدولية  
للطاقة الذرية

حضرة الرئيس،

1. أتقدم منكم باسم وفد لبنان، بالتهنئة الصادقة على إنتخابكم رئيساً لأعمال الدورة الستين للمؤتمر العام لوكالتنا وأتمنى لكم ولأعضاء مكتب المؤتمر النجاح في مهمتكم.

2. كما نهني سانت لوسيا وسانت فانسانت وغرينادين وجمهورية غامبيا الإسلامية لإنضمامها إلى الوكالة.

3. نهني المدير العام، السيد يوكيا أمانو، والأمانة على حسن الإعداد لهذا المؤتمر، ونعول الكثير على نتائجه، ومنتظر ونتوخي الفائدة من المنتدى العلمي، الذي سيتطرق هذا العام لموضوع في غاية الأهمية، حول التكنولوجيا النووية وأهداف التنمية المستدامة. وفي مناسبة العيد الستين للوكالة يهم وفد بلادي أن يجدد إلتزام لبنان ببرامج الوكالة وتوجهاتها لتعزيز إستثمار وتسخير الذرة في خدمة السلام والتنمية في العالم.

حضرة الرئيس،

4. يمر لبنان في ظروف سياسية، إقتصادية وأمنية صعبة بحكم موقعه الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط. هذه المنطقة تشهد منذ عدة سنوات إضطرابات وصراعات وحروب عنيفة شكلت أرضية خصبة لتفقت الإرهاب المعولم وتوسعه، وتعاضم جرائمه كما تسببت في إندلاع أزمة لجوء ضخمة لم يشهد لها العالم مثيلاً في السابق. هذه التطورات المقلقة تهدد بتقطيع أوصال المنطقة، وشرذمة شعوبها، وسلخها عن واقعها الحضاري والتاريخي ورميها في المجهول.

5. وفي هذا الإطار القاتم، وبالرغم من كل الصعوبات والتحديات التي يعاني منها لبنان، يتمسك بلدي ويفخر بعضويته في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويستمر في التعامل بجدية مع ما ترتبه عليه هذه العضوية. وبالتالي فإن لبنان مستمر في الإنخراط في مختلف نشاطات الوكالة وأجهزتها الأساسية ويشارك في وضع سياساتها في إطار عضويته في مجموعة ال-77

والصين ومجموعة عدم الإنحياز والمجموعة العربية، ويجهد للوفاء بكافة التزاماته مادية كانت أم معنوية، قانونية كانت أم تقنية.

6. كما يتمسك لبنان بتعاونه التقني الوثيق والشفاف مع الوكالة، الذي أنتج وما زال مشاريعاً متشعبة تتناسب مع إحتياجاته الطبية والزراعية والصناعية، ومع قدرته على الإستيعاب. كل ذلك يترافق مع سعي الأجهزة المختصة الدؤوب لتحسين مستوى التشريعات، والمعايير، والخبرات التقنية والبشرية المتصلة بكافة تلك التطبيقات النووية وإحاطتها بأقصى معايير الأمان والأمن النووي.

7. وإنطلاقاً من إرتياحنا لكون نسبة تنفيذ مشاريع التعاون التقني تقارب الـ100% في لبنان، نجد من واجبنا التقدم بالشكر الجزيل إلى الوكالة. فهذا النجاح لم يكن ليتحقق لولا إرشاداتها، وحسن مواكبتها، وزياراتها الميدانية، وروح التعاون الطيبة التي يتميز بها موظفو وخبراء قسم التعاون التقني. كما يجب التقدم بالشكر إلى الوكالة لدعمها مشاريع الإتفاق التعاوني للدول العربية في أسيا (ARASIA) للتدريب وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، الذي يترأسه لبنان في الوقت الحاضر. ونؤكد دعمنا لهذا الإطار من التعاون الإقليمي وتنميته بشكل مستمر، وزيادة تقديمات الوكالة لدعم المشاريع التي تنفذ في إطاره.

كما نود أن نشير إلى التعاون البناء مع قسم الأمن النووي لا سيما لجهة تنفيذ بعض مندرجات خطة الدعم المتكاملة للأمن النووي (INSSP)، ومنها إخراج المصادر المشعة الخطرة وغير المستخدمة من لبنان إلى دول المنشأ، وتعزيز الحماية المادية لمبنى الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية ولمخزن المصادر اليتيمة، وتدريب الكوادر البشرية في مجالات الكشف ومكافحة الإتجار غير المشروع بالمواد المشعة، ونشر ثقافة الأمن النووي إلى جانب التدريب في مجال نظم حماية المعلومات وأمنها.

8. بطبيعة الحال، هذا لا يعني أننا نكتفي بهذا الحد. فعجلة التطور يجب أن تستمر بالدوران. ونحن ندرك أننا ما زلنا بحاجة إلى إتمام بعض الخطوات المهمة في حال أردنا توسيع مروحة

إستفادتنا من تقديمات الوكالة المتنوعة. وأهم ما في ذلك ضرورة تحديث التشريعات، وإبرام بعض الإتفاقيات، وتأمين إستقلالية تامة للأجهزة الرقابية، والإنتفاح على برنامج (Pact) وتوسيع الجهاز البشري العلمي وبناء قدراته وخبراته.

حضرة الرئيس،

9. إن لبنان، مثله مثل كافة الدول الصغيرة المتمسكة بالقانون الدولي والمتشبثة به، يدرك تماماً أن العضوية في منظمة محورية ناجحة وفعالة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يعطي حقوقاً وإمكانيات، ولكنه يرتب في نفس الوقت واجبات وإلتزامات صارمة. إن أي إخلال بتلك الواجبات والإلتزامات من قبل الدول الأعضاء وخاصة الكبرى والفاعلة بينها، لا بد أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف المنظمة، والحد من مصداقيتها وعرقلة مهماتها الأساسية.

10. من أهم واجبات الدول الأعضاء تجاه المنظمة، هو تحصين ميزانيتها ومدتها بالموارد الضرورية للقيام بمهامها الأساسية، بالإضافة إلى جعل موارد صندوق التعاون التقني كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها لإن التعاون التقني في المجال النووي هو حلقة أساسية في مسيرة دولنا الإنمائية والعلمية خدمة لشعوبنا. كما يجدر بالدول الأعضاء التعامل مع إرشادات الوكالة ومعاييرها بجدية ومصداقية. كما ينبغي التشديد على ضرورة أن تسعى الدول الأعضاء بإستمرار، وبالتعاون مع الأمانة من أجل الحفاظ على أعلى قدر ممكن من إستقلالية الوكالة. وينطوي ذلك على إتباع سياسة توظيف مبنية على الكفاءة والتوزيع الجغرافي العادل، وعلى إفساح المجال أمام كافة الدول للمشاركة في أجهزة صنع السياسات وخاصة مجلس المحافظين، تماثياً مع مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء داخل المنظمات الدولية.

11. ولكن أبعد من ذلك، نود من على هذا المنبر التنبيه ضد مخاطر الإمعان في الإنتقائية، والإسهاب في التفسير المجتزأ للمبادئ والقيم التي قامت عليها الوكالة. فمع تمسكنا الدائم بمبدأ حصر إستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ومنع الإنتشار، نشدد على ضرورة أن يطبق هذا المبدأ بالتساوي على الجميع دون إستثناء. إن تجربة العقود الماضية تشي وللأسف

بغير ذلك. وأكبر مثال على ذلك تنكر إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار ولمقررات مؤتمرات المراجعة، كما لكافة المبادئ التي تحكم عمل الوكالة. إسرائيل نفسها التي تشير تقارير محايدة إلى إمتلاكها أكثر من 200 قنبلة نووية جاهزة للإستعمال ضد شعوب المنطقة.

12. إننا نأسف إزاء صمت بعض الدول المؤثرة وإمعانها في سياسة الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بإسرائيل وبرنامج إسرائيل النووي السري الغامض. فالإمتناع عن محاسبة إسرائيل، وغياب الشفافية والمساءلة، عوامل سلبية تناقض جوهر القانون الدولي ومعاهدة عدم الانتشار، وتشكل خطراً بالغاً على منظومة عدم الانتشار وعلى الأمن والأمان النووي على حد سواء، في منطقة تعاني من النزاعات والصراعات.

حضرة الرئيس،

13. لقد تخلل عملية بحث الملف النووي الإيراني طيلة السنوات الماضية، مواقف سياسية بالغة الصعوبة والتعقيد، بالإضافة إلى عقوبات إقتصادية فرضت على إيران وتهديدات وجهت إليها بإستخدام القوة. وبالرغم من كل ذلك، فإن الإرادة الدولية الجديدة أدت إلى تغليب الأدوات الدبلوماسية الفعالة وسهلت الوصول إلى حل سلمي يرضي جميع الأطراف المعنية ويتم تنفيذه حالياً بنجاح. إننا ندعو إلى إنتهاج نفس الوسائل الدبلوماسية من أجل حمل إسرائيل على الدخول في مفاوضات دولية جديدة تقضي إلى إقامة منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، ويسمح لشعوب المنطقة بالعيش بعيداً عن التوتر والخوف والقلق.

14. إن نزع السلاح النووي هو هدف لجميع الشعوب التي تؤمن بالسلام الدولي. ولبنان يتابع بإهتمام المبادرات الدولية التي برزت في الأعوام الأخيرة لمحاولة كسر الجمود في هذا الملف. هذا الجمود مرده للأسف تنكر بعض الدول المستمر لبنود معاهدة عدم الانتشار، ومقررات

مؤتمرات المراجعة وأهمها الخطوات العملية التي أقرها مؤتمر المراجعة في عام 2000. وبات من الضروري أن نتنبه في هذا الإطار إلى أن التلكؤ في تنفيذ قرار مؤتمر المراجعة في 1995 حول الشرق الأوسط، وإستمرار بعض الدول في الإنفاق على تطوير أسلحتها النووية وتصنيع المزيد منها ورفضها الإلتزام كحد أدنى بمبدأ "عدم المبادرة أولاً" (no first use) يضع نظام منع الإنتشار النووي برمته على المحك.

15. وفي المقابل فإن الإستخدام السلمي للأمن للطاقة النووية تحت إشراف ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعتبر جزءاً من عملية تنويع مصادر الطاقة. على الوكالة أن تواكب ذلك وتعزز الخدمات التي يمكنها تقديمها في هذا المجال. لكن المخاطر المحتملة وإمكانية حصول حوادث نووية مثلما حصل مؤخراً في فوكوشيما، يؤكد الحاجة إلى متابعة تحسين الإطار الوطني والدولي للأمان النووي وإبعاد ذلك عن الإعتبارات السياسية أو الربحية لضمان إستمرار ثقة الشعوب بالقوى النووية.

حضرة الرئيس،

16. إن الأزمات الحادة المتعددة الأوجه والمصادر التي تعصف بالعالم حالياً وتتغذى من بعضها البعض، تشكل تهديداً وجودياً للبشرية نتيجة عدم القدرة على وضع الحلول أو تنفيذ القرارات والإعلانات الطموحة. لقد بات العالم يدور في حلقة مفرغة بسبب فقدان المعادلة السليمة بين المصالح الوطنية ومصالح الحضارة البشرية ككل. وتبقى المنظمات الدولية، وفي مقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المكان المناسب والإطار الأفضل للتفتيش عن هذه المعادلة، لإعادة الإستقرار إلى النظام العالمي.

نشكر لكم حسن الإصغاء./.